

تحليل مدخلات ومخرجات نشاط المصارف الإسلامية في العراق

للمدة 2018-2019

Analysis of the inputs and outputs of the activity of Islamic banks in Iraq for the duration (2018-2019)

أ. د. عبدالكريم عبدالله محمد / المشرف

Dr.Abdulkareem Abdullah Mohammed
abdulkareemabdullah11@yahoo.com

جواد عبد الكاظم درب / الباحث

Jawad Abdul-Kadhim Darb
abdohero860@gmail.com

كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

الكلمات المفتاحية: المصارف الاسلامية، العراق، مساهمة السوق، المدخلات - المخرجات.

Keywords: Islamic banks; Iraq; Market share; Input-Output

المستخلص:

يهدف هذا البحث الى تحليل مدخلات ومخرجات المصارف الإسلامية في العراق خلال السنتين (2018 – 2019). اما المنهجية التي اعتمدها البحث فتتمثل بالمنهج الوصفي لهذه المؤشرات من حيث القيم والحصص السوقية لها. وحيث إن المصارف الإسلامية يكون فيها الاستثمار قائماً على حقوق الملكية فان ذلك يعزز من كفاءتها وعدم تعرضها للمخاطر اثناء الازمات وبهذا تكون المصارف الإسلامية أكثر جذبا للأفراد والمؤسسات المستثمرة. وقد توصل البحث الى ان مصارف عينة البحث تباينت في هذه المؤشرات (المخرجات والمدخلات) خلال سنتي البحث غير ان المصرف الإسلامي العراقي كانت له الأولوية في قيم (عوائد الأصول، والودائع، والعمل، ورأس المال) وهو ما يؤكد جودة أداء وفاعلية الإدارة وقدرتها في التعامل مع الزبائن مما ينعكس ذلك إيجاباً على إنتاجيته مقارنة مع مصارف العينة الأخرى. وتوصي الدراسة ضرورة اجراء إصلاحات تتعلق برقمنة العمل المصرفي الإسلامي استجابة للتحويل الحاصل في الصناعة المصرفية من أجل القدرة على الصمود والحفاظ على الاستقرار في النظام المالي في العراق.

Abstract

This research aims to analyze the inputs and outputs of Islamic banks in Iraq during the two years (2018-2019). As for the methodology adopted by the research, it is represented by the descriptive approach to these indicators in terms of their values and market shares. And since Islamic banks have investments based on property rights, this enhances their efficiency and not being exposed to risks during crises, and thus Islamic banks are more attractive to investing individuals and institutions. The research found that the banks of the research sample varied in these indicators (outputs and inputs) during the two research years, but the Iraqi Islamic Bank had priority in the values of (asset returns, deposits, work, and capital), which confirms the quality of performance and

effectiveness of management and its ability to deal with customers, which reflects positively on its productivity compared to other sample banks. The study recommends the necessity of carrying out reforms related to the digitization of Islamic banking in response to the transformation taking place in the banking industry to be able to withstand and maintain stability in the financial system in Iraq.

المقدمة

ان للمصارف بشكل عام سواء كانت تقليدية، ام إسلامية دورا فاعلا في استدامة النشاط الاقتصادي، لما تقوم به من تسهيلات مصرفية، كعمليات التمويل الداخلي و الخارجي و إيداع النقود وغيرها من التسهيلات التي تساعد في انسيابية العملية الاقتصادية، غير ان ميزة المصارف الإسلامية رغم تأخر نشأتها عن باقي المصارف التقليدية انها تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية بعيدا عن المعاملات الربوية، وهذه المصارف اثبتت جدارتها على الصعيدين العربي و الإسلامي لما توفره من ثقة و امان للمتعاملين معها فضلا عن المورد الحلال، وانتشرت الصيرفة الإسلامية انتشارا واسعا بعد الازمة المالية العالمية 2008م نتيجة لوجود بذور الازمات في النظام المالي العالمي القائم على الرأسمالية، ودخلت الصيرفة الإسلامية اسواقا جديدة لم تصل اليها من قبل في افريقيا والولايات المتحدة الامريكية وأسواق أخرى في اوربا.

اما على مستوى الدول الإسلامية لا زال دور المصارف الإسلامية يتنامى ويتطور في الاقتصاد ويظهر ذلك من خلال الانتشار الواسع لها في مختلف الدول الإسلامية حيث استطاعت الصيرفة الإسلامية في مدة قياسية التي نشأت في منتصف القرن العشرين ان تثبت وجودها محليا، وذلك لسرعة انتشارها والتكتلات التي استطاعت إنشائها، مما حفز بعض الدول لتغيير نظامها المصرفي للعمل بالطريقة الإسلامية بشكل تام، مثل باكستان والسودان وإيران والسعودية.

والعراق ليس ببعيد عن هذا التطور الذي تشهده الصيرفة الإسلامية حيث بلغ عدد المصارف الإسلامية (31) مصرفا إسلاميا، لا تملك الدولة سوى مصرف إسلامي واحد (مصرف النهدين الإسلامي) وتستحوذ الصيرفة الإسلامية في العراق على حصة مهمة من الحصة المصرفية للمصارف الخاصة في السوق المحلية بحسب تقرير (رابطة المصارف العراقية الخاصة)، والجدير بالذكر ان القانون المنظم لعمل المصارف الإسلامية في العراق، رقم (43) لسنة 2015، اسهم في تطوير البيئة التشريعية بشكل متميز، مما يعني ان هناك رغبة كبيرة في السوق العراقية للتعامل مع هذه المصارف ومع هذا التطور الا ان الكثير من المصارف الإسلامية ما تزال تعاني من معوقات وصعاب كثيرة جدا لا تمكنها المنافسة مع باقي المصارف التقليدية العالمية، ويرجع ضعف تنافسيتها أو ضعف مركزها التنافسي الى خلل في الاطر التطبيقية والاطر القانونية، وهذا الخلل يشمل تقريبا اغلب الدول التي تبنت الصيرفة الإسلامية ومن بين تلك الدول العراق. ومن اجل رصد و تحليل مخرجات ومدخلات هذه المصارف للوصول بها الى اعلى معدلات النمو.

مشكلة البحث: ان الإنتاجية من المشكلات التي تعاني منها الصيرفة الإسلامية العراقية على الرغم من ان المصارف الإسلامية حققت معدلات مرتفعة نسبيا في انتاجيتها الكلية قياسا للبنوك التقليدية غير

انها بحاجة الى المزيد من البحث والتطوير في زيادة انتاجيتها بسبب التنافسية الشديدة في ظل عولمة الاقتصاد، وتتمثل هذه المعاناة من خلال النقاط الآتية:

1- مستوى الإنتاجية التي تقدمها المصارف الإسلامية العراقية عموماً، لم يصل بعد الى المستوى الامثل.

2- ضعف الاهتمام الأكاديمي المحلي بموضوع الإنتاجية في العمل المصرفي بشكل عام، والصيرفة الإسلامية بشكل خاص، ولوحظ هذا الامر من خلال ندرت الدراسات المحلية التي تناولت موضوع الإنتاجية المصرفية وقياسها،

فرضية البحث: يقوم البحث على فرضية مفادها:

ان المصارف الإسلامية قيد البحث تعتمد التوجه الإخراجي لأنها لا تحقق الناتج الذي يصل مستوى الناتج الكامن بالتقنية السائدة؛ فضلاً عن أن المدخلات هي متغيرات خارجية بالنسبة للمصارف (ليس لها سيطرة كاملة على مدخلاتها).

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من دراسة دور المصارف الإسلامية ومساهمتها في دعم القطاعات الاقتصادية للبلد، ومن المتوقع ان تكون نتائجه مفيدة للمستثمرين وصناع السياسة المصرفية، بالتركيز على متغيرات المدخلات التي تبناها هذا البحث، والتي تقود الى زيادة الإنتاجية الكلية للصناعة المصرفية الإسلامية في العراق.

هدف البحث: يتمحور هدف البحث حول: تتبع مخرجات ومدخلات العملية الإنتاجية في المصارف الإسلامية عينة البحث.

مجتمع البحث: تم اختيار القطاع المصرف الإسلامي العراقي مجتمعاً للبحث، وبحسب التصنيف المعد من قبل البنك المركزي العراقي لغاية 2020/6/30 فان الجهاز المصرفي الإسلامي العراقي يتكون من (31) مصرفاً توزع على أنواع: وهي كل من المصارف الحكومية الإسلامية العراقية وفروع المصارف الأجنبية الإسلامية والمصارف المحلية الإسلامية الخاصة.

عينة البحث: تتكون عينة البحث من المصارف الإسلامية العراقية، وتعد تقارير الميزانيات السنوية للمصارف الإسلامية العراقية عينة البحث مصدر البيانات اللازمة للتحليل للمدة من 2018 الى 2019 فضلاً عن المقابلات الشخصية التي اجراها الباحث مع بعض المتخصصين بالصيرفة الإسلامية، وتحددت عينة البحث بثمانية مصارف من المصارف الإسلامية العراقية، وهي (مصرف التعاون، ومصرف العطاء، والمصرف العراقي، ومصرف ايلاف، ومصرف زين العراق، ومصرف نور العراق، والمصرف الدولي، والمصرف الوطني).

ومن المبررات التي من خلالها جرى تحديد المصارف عينة البحث، وهي كالآتي:

- 1- مضى على تأسيس المصارف عينة البحث أكثر من خمسة سنوات.
- 2- جرى استبعاد فروع المصارف الأجنبية وبضمنها مصارف الإقليم.
- 3- الاخذ بنظر الاعتبار تشابه المدخلات - والمخرجات المصرفية لذلك تم استبعاد المصرف الإسلامي الحكومي الوحيد، وهو مصرف النهرين الإسلامي.
- 4- جرى استبعاد مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل، وذلك لتحويل نشاط المصرف من النشاط الإسلامي الى النشاط التجاري.

ولكي يحقق البحث أهدافه، ويتحقق من فرضيته، فقد انتظم في ثلاثة فقرات، تناول الفقرة الأولى: الإطار النظري للصيرفة الإسلامية، في حين خصصت الفقرة الثانية لتحليل مدخلات ومخرجات المصارف الإسلامية قيد البحث وانتهى البحث بجملة من الاستنتاجات، والتوصيات.

الدراسات السابقة

1- دراسة " كفاءة الصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا: مقارنة المصارف الأجنبية مع المصارف المحلية ".

Fadzlan Sufian (2007) " The Efficiency Of Islamic Banking Industry In Malaysia Foreign Vs Domestic Banks "

يكن هدف هذا البحث في دراسة الكفاءة النسبية بين المصارف الإسلامية المحلية والأجنبية العاملة في ماليزيا وتشير النتائج الناتجة المعول عليها من تطبيق تحليل مغلق البيانات بأن كفاءة المصارف الإسلامية الماليزية انخفضت في سنة 2002 لتنتعش قليلا في سنتي 2003 و2004. أما المصارف الإسلامية المحلية كانت أكثر كفاءة مقارنة بالمصارف الأجنبية وان كانت بشكل هامش. إن مصدر عدم كفاءة المصارف الإسلامية الماليزية بصورة عامة قد كان حتمياً مشيراً إلى أن المصارف الإسلامية الماليزية كانت تعمل عند حجوم تشغيلية خاطئة وأن بحث التغيرات في الإنتاجية خلال الاوّل نتيجة للتغير الفني أو التقدم التقني أو الانخفاض باستعمال مؤشر إنتاجية والمكونين يمكن أن يكون توثيقاً لهذا البحث.

2- دراسة إنتاجية المصارف الإسلامية والتقليدية في ماليزيا تحليل تجريبي:

Farhann Ismail And Rossazana Ab.Rahim (2013) " productivity of Islamic and Conventional Banks of Malaysia An Empirical Analysis "

يقدم هذا البحث تغير إنتاجية المصارف الماليزية للمدة 2006-2009 باستعمال مؤشر إنتاجية مالمكوست، فقد كشفت النتائج خلال مدة البحث أن إنتاجية المصارف الإسلامية كانت أعلى بنسبة (10.4%) مقارنة بالمصارف التقليدية التي كانت بنسبة (0.9%) وايضا فان الإنتاجية عبر الصناعة المصرفية الماليزية ازدادت بمعدل سنوي قدره (5.4%) والذي يعود اساساً الى التغير الفني بدلا من التغير في الكفاءة لذلك فقد اقترحت هذه الدراسة أن الصناعة المصرفية التجارية الماليزية يمكنها أن تحرز أكثر من إنتاجية العامل عن طريق تحسين مكون الكفاءة .

3- دراسة

Aysen Altun and Nilufer Dalkilic (2014) " Efficiency Analysis in Islamic Banks A study for Malaysi and Turkey "

يتمثل هدف هذه الدراسة بإجراء مقارنة الكفاءة الحجمية وتغيرات الكفاءة وتغير إنتاجية العامل الكلية باستعمال مجموعة من المؤشرات التي تشتمل عليها بيانات الميزانية العمومية لـ 22 مصرفاً إسلامياً، وقد انحصرت مدة البحث للسنوات 2009-2011 إذ تم استعمال بيانات اربع مصارف عاملة في تركيا و 18 مصرفاً عاملاً في ماليزيا وقد تم استعمال تحليل مغلف البيانات DEA في هذه الدراسة لقياس الكفاءة و تم استعمال مؤشر إنتاجية العامل الكلية مالمكوست لقياس تغيرات الكفاءة وتغيرات إنتاجية العامل الكلية وقد تم التوصل إلى أن المصارف العاملة في تركيا لديها معدلات كفاءة حجمية اعلى من

تلك الموجودة في ماليزيا عام 2009 وأقل من تلك الموجودة في ماليزيا في عام (2010-2011) وقد نتج عن التغيير في إنتاجية العوامل للمصارف في المدة (2010-2011) مقارنة بالمدة (2009-2010) انخفاضا في تركيا وزيادة في المصارف الماليزية باستثناء ثلاثة مصارف ... ، فضلا عن ذلك ان محددات الرأسمالية والسيولة والازمة المالية العالمية كان لها تأثيراً معنوياً في مستوى الإنتاجية في المصارف الإسلامية وتحديد الاشارة الى ان دراسة الإنتاجية في المصارف الإسلامية لما تزل في مراحلها التكوينية.

المطلب الأول : تعريف ومبادئ الصيرفة الإسلامية

أولاً - تعريف المصرف الإسلامي: هناك تعريف كثيرة للمصرف الإسلامي تداولها الباحثون والمختصون بهذا الشأن بين مسهب ومختصر ، وجميع معانيها متقاربة ، ومن اشهر التعريفات للمصرف الإسلامي انه: مؤسسة مالية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي ويحقق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الذي يخطه الفقه الإسلامي.

ومما يلاحظ على هذا التعريف، انه لم يشر الى الخدمات المصرفية والتي تعد من اهم وظائف المصارف الإسلامية لذا يمكن ان يعرف المصرف الإسلامي بأنه: مؤسسة مالية نقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفاً يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها، وبما يحقق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار احكام الشريعة الإسلامية السمحة. وهذا يعني ان الحركة المالية والنقدية تابعة للنشاط الاقتصادي الحقيقي حيث تمتنع المصارف الإسلامية عن عملية الإقراض والاقتراض بفائدة؛ بل تقوم بتوظيف الأموال وفق اسلوبين:

- 1- عمليات استثمار من اجل خلق ثروات جديدة (عقود المشاركات)
- 2- عمليات تمويل من اجل تيسير انتقال تلك الثروات الموجودة (البيوع) (النجار، 1980 : 164).

ثانياً ، خصائص واهداف الصيرفة الإسلامية

أ - **خصائص الصيرفة الإسلامية** التي تتمتع بها، وتميزها عن غيرها من البنوك التقليدية، ومن هذه الخصائص نذكر الآتي:

1- تقوم على أسس عقائدية: وتتمثل هذه المسؤولية العقائدية في حرص العاملين في مجال الصيرفة الإسلامية الالتزام بمبادئ الفقه الإسلامي، والارتكاز على نصوص الشريعة ومقاصدها من اجل خدمة المجتمع من خلال الانتاج والاستثمار بما يعود بالنفع على الانسانية وفقاً لشريعة الخالق (الدليمي ، 2013 : 22).

2- تقوم على أسس استثمارية: ابتكار صيغ استثمارية وتطويرها؛ أي: تقوم على الاستثمار بدلاً عن الفائدة التي يقوم عليها المصرف التقليدي، مختاراً أفضل مجالات الاستثمار وأرشدتها وهذا يدل على أن الخاصية الأولى للمصارف الإسلامية هي عدم التعامل بالفائدة في كل أعمالها، والتزامها بقاعدة الحلال والحرام، فعلياً ألا تشارك ولا تستثمر أموالها إلا في التوظيفات والمجالات التي يحلها الإسلام(عيد، 2011 : 168).

3- تقوم على أسس تنموية: وذلك من خلال إيجاد المناخ المناسب لجذب المال الإسلامي، وإعادة استثماره وفقاً لمبادئ الفقه الإسلامي ، والنهوض بالمجتمع، لكون المصرف الإسلامي لا يهدف إلى تعظيم الربح فقط وانما تنمية المجتمع من الناحية الاقتصادية من خلال الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية وعدم تبديدها وزيادة الطاقات الانتاجية وحسن استثمار المتاح منها وتنمية القطاعات

الاقتصادية بشكل متوازن وتقليل البطالة والاهتمام بالعنصر البشري ولكون الانسان غاية التنمية واداتها لا اداة لها فقط وتحقيق التنمية النفسية والعقلية للإنسان من حيث التعليم والتدريب والحوافز(عريقات، 2012 : 92).

4- تمنع حدوث التضخم من خلال الامتزاج الأمثل لعناصر الإنتاج مما يؤدي الى التوازن بين العرض النقدي والسلي، وتمنع تولد نقد يؤدي الى التضخم

5- وجود الرقابة الشرعية لضمان التقيد بالأحكام الفقهية للشريعة الإسلامية التي تخص المعاملات المالية(العيادي، 2010 : 61) .

ب - اهداف الصيرفة الإسلامية: ان الغاية المهمة والقصد الأساس من وجود المصارف الإسلامية، هو إيجاد البديل للبنوك الربوية القائمة على مبادئ الرأسمالية وما تحمله في طياتها من الاحتكار والغبن والربح الفاحش وحماية مصالح الكبار؛ مما الحق الضرر بفئة العمال وأصحاب الدخل المحدود، اما المصارف الإسلامية فتأخذ بمبادئ العدل والتعاون والتكافل الاجتماعي من اجل النمو المستدام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة لكل فئات المجتمع دون التفرقة بين أصحاب المصالح الكبار او العمال وأصحاب الدخل المحدود، ويتضح ذلك من خلال الأهداف التي أنشأت المصارف الإسلامية من اجلها، وهي كالآتي :

1- الربحية بعيدا عن الربا اخذا وعطاءً، حيث ان الشريعة الإسلامية تحرص في معاملاتها المالية على قاعدة (المشاركة في الغنم والغرم) أي المشاركة في الربح والخسارة، واستبعاد الفوائد الربوية، لأن الفوائد الربوية ربح ثابت لأصحاب الأموال سواء حقق المقترض ربحا او لم يحقق، وهذا من الظلم الواضح الذي نهى عنه الإسلام، لذا نجد ان الشريعة الإسلامية حرمت الربا بكل انواعه، بل هو اشد الاحكام الشرعية تحريما، وهذا واضحا من النصوص الفقهية سواء كانت آيات قرآنية ام احاديث نبوية شريفة تحذر من الربا وعواقبه الوخيمة على الفرد والمجتمع، حيث قال تعالى في نهاية سورة البقرة (الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَخْطُطُّ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ (275) يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيهِ الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ (276) إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ (277) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (278) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ (279) وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (280) وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ (281))، دلت هذه الآيات على تحريم الربا تحريما قطعيا ، لأنه يدمر مستقبل الفرد والأمة ويهدد مصالحها الحيوية.

2- ربط الربح بالعمل، يهدف المصرف الإسلامي بأداء دور الوساطة المالية عملاً بمبدأ المشاركة، وجذب الودائع وتنميتها عن طريق قنوات الاستثمار كالمضاربة والمشاركة والمرابحة والايجار المنتهية بالتملك وفق لمبادئ الشريعة الإسلامية، واستثمار الأموال، وهو الهدف الأساس وركيزة العمل في المصارف الإسلامية، من اجل تحقيق الربح الحلال وهو محصلة العمليات الاستثمارية، من خلال

التعاون المثمر بين عنصرَي الخبرة البشرية ورأس المال؛ فهو أفضل نموذج لحفظ ثروة المجتمع (عريقات، 2012: 92).

3- تفعيل الخدمات المصرفية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال الموازنة بين الربحية المالية، والعائد الاجتماعي؛ لذا تقوم المصارف الإسلامية بعملية إعادة توزيع الدخل، ومن ذلك الحث على الزكاة واموال الهبات والتبرعات والقرض الحسن، وجمعها وانشاء مرافق عامة تقدم خدمات مجانية للفقراء او بأسعار رمزية؛ مثل بناء المشافي ودور العلم.

ثالثاً، أبرز الاختلافات بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

الفقرات	المصارف الإسلامية	المصارف التقليدية
النشأة	ظهرت نتيجة تطورات سياسية واجتماعية ودينية في البلاد الإسلامية	ظهرت ضمن التطور التاريخي للصيرفة
أساس التعامل	تقوم على أساس تطبيق احكام الشريعة الإسلامية واستبعاد الفائدة المصرفية من المعاملات	تقوم على أساس الفائدة المصرفية
الايراد	تطبيق قاعدة الغنم بالغرم، أي : قبول الناتج سواء كان ربحاً ام خسارة	الايراد المبني على أساس الفائدة المصرفية، يتم التحديد والاتفاق مسبقاً
النقود	وسيلة توسط في المبادلات ومقياس للقيم (تجارة النقود)	سلعة يتم الاتجار بها ، ويتم تحقيق ربح من الفرق بين الفائدة المصرفية الدائنة والمدينة (تأجير النقود)
اشكال التمويل التكافل الاجتماعي	البيوع، المشاركات، السلم الاستصناع، الاجارة في صورة تبرعات ، قرض حسن ، أموال زكاة	على أساس الإقراض مقابل الفائدة في صورة تبرعات
مستويات الرقابة	تخضع لمراقبة هيئة الرقابة الشرعية التي تهدف لمراقبة مدى مطابقة اعمال المصرف لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها فضلاً عن الرقابة من قبل البنك المركزي	تخضع للرقابة من قبل البنك المركزي

المصدر: البنك المركزي العراقي، دليل الخدمات المصرفية الإسلامية، دائرة مراقبة الصيرفة 2020.

رابعاً، مصادر الأموال لدى البنوك الإسلامية، يمكن القول ان مصادر الأموال، هي تلك المجالات التي تتدفق من خلالها الموارد المالية للمصرف (البواب، 2007: 30) وبشكل عام تنقسم مصادر الأموال الى قسمين رئيسين، وهما كالآتي:

أ - المصادر الداخلية: وتنقسم المصادر الداخلية الى:

- 1- رأس مال المصرف: وهو قيمة الأموال التي يشارك فيها المساهمون في المصرف، وقد يكونوا هؤلاء المساهمين أشخاصاً طبيعيين او اعتباريين، ويمثل هذا الجزء نسبة صغيرة من مصادر أموال المصارف الإسلامية قد لا تتجاوز 10%؛ اما الباقي يأتي من الودائع بأشكالها المختلفة (الياسري، 2011: 96)
- 2- الارباح المحتجزة: وهي تلك الأرباح الفائضة بعد اجراء عملية توزيع الأرباح الصافية على المساهمين (قدوري، 2005: 111).
- 3- الاحتياطات، وتنقسم الى احتياطات قانونية، وهي نسبة من الأرباح يفرضها القانون، ويحتفظ بها على شكل رصيد لدى البنك المركزي، واحتياطات اختيارية، يحددها المؤسسون لأغراض الطوارئ (العجلوني، 2012: 176).

4- المخصص: وهو مبلغ يخصم من اجل الاستهلاك، او تجديد، او مقابلة نقص في الأصول (البياتي، 2009:31)

ب- المصادر الخارجية: وتشكل الودائع بمختلف أنواعها المصدر الرئيسي للأموال لدى البنوك الإسلامية شأنها في ذلك شأن البنوك التقليدية إلا أن هناك اختلافات بين طبيعة هذه الودائع من حيث درجة المخاطر والعوائد.

إن الودائع لدى البنوك الإسلامية تكون إما على شكل ودائع لغايات تسير أعمال Transaction Deposits وتكون هذه الودائع خالية من المخاطر ولا يتحقق عليها أي عائد.

وأما النوع الثاني فهي ودائع الاستثمار Investment Deposits التي تتحمل المخاطر؛ كما ويتحقق عليها عوائد، على كل هناك أنواع من الودائع لدى المصارف الإسلامية، وهي كالآتي:

1- الحسابات الجارية **Current Accounts**: يتصف هذا النوع من الودائع بأنها مضمونة السداد، وبالتالي فهي لا تحقق أية عائد لصاحب هذه الوديعة، ويتم الاحتفاظ بهذا النوع من الودائع لغاية تسير الأعمال . تعتمد المصارف الإسلامية اعتماداً كبيراً على هذا النوع من الودائع، مما يتطلب ضرورة الاحتفاظ بسيولة كافية لمقابلة السحوبات على هذه الودائع. وينظر إلى الودائع الجارية على أنها بمثابة أمانة أو قرض حسن من المودع إلى البنك .

2- الحسابات الادخارية **Saving Accounts**: تختلف هذه الودائع عن سابقتها بأنها تتقاضى عوائد ويعتمد دفع العوائد على النتائج المالية للبنك. ويمكن أن يقوم البنك بدفع هبات إلى أصحاب هذه الودائع.

3- حسابات الاستثمار **Investment Account**: وهي حسابات يعطي أصحابها الحق للمصرف في استثمار الأموال أما على أساس مطلق أو مقيد.

ففي حالة الأساس المقيد فإن أصحاب هذه الحسابات يخولون المصرف في استثمار الأموال على أساس عقد المضاربة أو عقد الوكالة بالاستثمار ويقيدون المصرف ببعض الشروط كأن يستثمرها في مشروع معين، أو لغرض معين أو بكيفية معينة.

أما أصحاب الحسابات المطلقة فإنهم يخولون المصرف في استثمار أموالهم على أساس عقد المضاربة أو عقد الوكالة بالاستثمار دون تقييد المصرف بأية شروط. ويمكن للبنوك خلط تلك الأموال مع أموالها الذاتية. وفقاً للشريعة الإسلامية، فإن قيام أصحاب حسابات الاستثمار بتقديم الأموال إلى المصرف الإسلامي بموجب عقود المضاربة على أساس المشاركة في الأرباح وتحمل الخسائر أو على أساس الاستثمار مقابل أجراً متفق عليه، وليس في صورة ودائع، أي إقراض الأموال إلى هذه المصارف، هو أمر من شأنه أن يمكن أصحاب حسابات الاستثمار من المشاركة في أرباح العمليات الناجحة، ولكنه يمكن أيضاً أن يؤدي إلى خسارتهم لكل استثماراتهم أو جزء منها وذلك في حدود مساهمتهم. هذا ولا يشارك أصحاب حسابات الاستثمار في مخاطر الموجودات الممولة بواسطة الحسابات الجارية، إلا أن هذه المخاطر يتحملها المساهمون وحدهم.

وفي العادة يحرص المصرف الإسلامي على أن تكون سياسته الاستثمارية مطابقة لمدى رغبة أصحاب حسابات الاستثمار والمساهمين في تحمل المخاطر، وإلا قد يتعرض البنك لأزمة سيولة إذا ما قام أصحاب هذه الحسابات بسحب أموالهم من المصرف خاصة أصحاب الحسابات المطلقة.

وهناك مصادر اموال خارجية أخرى للمصرف الإسلامي، مثل صندوق الزكاة والصدقات، وودائع المصارف الأخرى التي لديها فائضاً مالياً للإيداع في المصارف الأخرى التي تعاني من عجز مالي، على أساس قروض حسنة أو على أساس الإيداع في حساب الاستثمار المشترك (الزعايبي، 2008 : 33).

خامساً، توظيف الأموال في المصارف الإسلامية. هناك عدة أوجه لتوظيف الأموال لدى المصارف الإسلامية، فمنها ما يقوم على الموجودات (المرابحة أو السلم و الاستصناع التي تقوم على بيع وشراء الموجودات، والإجارة التي تقوم على بيع منافع هذه الموجودات)، أو تقوم على المشاركة في الأرباح مثل المشاركة والمضاربة، أو على الصكوك (الأوراق المالية)، والمحافظ والصناديق الاستثمارية (الكراسنة ، 2013 : 8)

أ.المرابحة: وهو عقد يبيع المصرف الإسلامي لعميله نوعاً معلوماً من الموجودات بسعر التكلفة مضافاً إليها هامش ربح متفق عليه، وتستخدم المصارف الإسلامية المرابحة لمقابلة متطلبات التمويل مثل تمويل المواد الخام، الآلات وتمويل التجارة قصيرة الأجل، ولتوضيح مبدأ المرابحة، يتقدم العميل إلى البنك بطلب تمويل لتمويل حاجات محدودة مثل بضائع مواد خام، الآلات أو غيرها، يقوم العميل بوضع مواصفات للسلعة التي يرغب بشرائها من حيث السعر، النوع وما شابه ذلك. عندئذٍ يقوم المصرف الإسلامي وبعد قناعته بمدى جدوى المشروع بأعلام الزبون بمقدار الربح الذي سيأخذه البنك زيادة عن سعر السلعة، وإذا تم الاتفاق يتم توقيع عقد المرابحة بين البنك والعميل. بعدها يقوم البنك بشراء السلعة ومن ثم بيعها للعميل بالسعر الذي تم الاتفاق عليه، وهذا النوع من المرابحة يسمى المرابحة للأمر بالشراء؛ حيث يقوم المصرف الإسلامي ببساطة بإبرام عقد مع عميلة ببيع موجودات اشتراها البنك بناء على طلب العميل وبسعر التكلفة مضافاً إليه هامش ربح متفق عليه بناء على وعد من العميل قد يكون ملزم أو غير ملزم. ومن الجدير بالملاحظة أن البضاعة ستكون في ملكية البنك قبل بيعها للعميل على أساس المرابحة (البنك المركزي العراقي، 2020 : 6) ومن الجدير بالذكر أن المرابحة تشكل ما نسبته % 80 - 70 من إجمالي حجم التمويل التي تقدمه البنوك الإسلامية وهذا ما يعتبر من المآخذ على عمل البنوك الإسلامية التي تستوجب طبيعة عملها التوجه نحو النشاطات التي ينجم عنها المشاركة في الربح والخسارة.

ب. المضاربة: من صيغ التمويل التي تمارسها المصارف الإسلامية هي المضاربة، وتوصف المضاربة: بأنها عملية استثمارية تقوم على اتفاق بين طرفين هما رب المال والمضارب أو العامل، أي الطرف المختص باستثمار المال، يقوم فيه رب المال بالمساهمة برأسمال في مؤسسة أو نشاط يديره رب العمل بصفته مضارباً (أو مقدم العمل، ويتم توزيع الأرباح التي يتم تحقيقها وقت شروط عقد المضاربة، ويتحمل رب المال الخسارة وحده ما لم تكن تلك الخسائر بسبب سوء سلوك المضارب، أو اهماله أو اخلاله بالشروط المتعاقد عليها. ويمكن تنفيذ تمويل المضاربة اما على أساس مقيد أو مطلق. ففي حالة الأساس المقيد، فإنه يسمح رب المال للمضارب بالقيام باستثمارات خاضعة لمقاييس استثمارية محددة أو قيود معينة. ومن أمثلة ذلك حجم التعرضات لمخاطر القطاع أو الدولة. أما في حالة الأساس المطلق، فإن رب المال يتيح للمضارب استثمار الأموال بحرية في ضوء مهارات المضارب وخبرته، أن آلية عمل عقد المضاربة تتمثل في قيام البنك بتزويد المضارب بالتمويل اللازم لنشاط معين ولا يقوم الأخير بالمساهمة بالتمويل بل ينحصر دوره فقط في إدارة المشروع مقابل أجر يؤخذ كنسبة

من أرباح المشروع ويدفع المتبقي من الأرباح إلى البنك. وفي حالة تكبد المشروع للخسائر، فإن البنك يتحمل كافة المبالغ ما لم تكن ناجمة عن إهمال من طرف المضارب (الكراسنة، 2013: 8)

ج. المشاركة: وهي اتفاقية أو عقد بين المصرف الإسلامي والعميل للمساهمة في رأس المال بنسب متساوية أو متفاوتة في إنشاء مشروع جديد أو تطوير مشروع قائم، أو في تملك عقار أو موجود منقول، سواءً على أساس دائم أو متناقص بحيث يشتري العميل حصة المصرف بشكل متزايد (مشاركة متناقصة). وتتم المشاركة في الأرباح التي يدرها المشروع أو العقار أو الموجود وفقاً لشروط اتفاقية المشاركة في حين تتم المشاركة في الخسائر وفقاً لنصيب المشارك في رأس المال. وفي نشاط المشاركة يقوم كل من المصرف والعميل في المساهمة في رأس مال المشروع وينسب قد تكون متساوية أو متفاوتة. وفي حالة المشاركة المتناقصة فإن العميل سيقوم بشراء حصة المصرف في المشروع لاحقاً تدريجياً على مدى مدة العقد. ويكون "البيع والشراء" مستقلاً عن عقد الشراكة ويجب أن لا يتم اشتراطهما في عقد الشراكة.

د. الإجارة: وهي عبارة عن تملك المنافع مقابل الأجرة وهناك نوعان من الإجارة إجارة تشغيلية وإجارة منتهية بالتمليك. أما الإجارة التشغيلية فهي اتفاق يتم بمقتضاه استئجار أصل معين واستخدامه بواسطة مستأجر في مقابل قيام هذا الأخير بسداد مبالغ دورية لفترة زمنية محددة في العقد إلى مالك الأصل (المؤجر). أما الإجارة المنتهية بالتمليك فهي شكل من عقود الإجارة التي تقدم للمستأجر خياراً بامتلاك الموجود عند نهاية فترة الإجارة أما بشراء الموجود مقابل ثمن رمزي أو بدفع القيمة السوقية أو بموجب عقد هبة، أو دفع قسط الإجارة خلال فترة الإجارة شريطة أن يتم الوعد بشكل منفصل ومستقل عن عقد الإدارة الأساسي، أو يتم إبرام عقد هبة معلق على الوفاء بجميع التزامات الإجارة فتتقل الملكية تلقائياً عند تحقق ذلك.

أن المصرف يقوم بشراء الأصل من المورد، ثم يقوم المصرف بدوره بتأجير الأصل إلى العميل لقاء دفعات أقساط منتظمة حيث يبقى الأصل باسم المصرف. أما في حالة الإجارة المنتهية بالتمليك فإن الأصل يحول باسم العميل أما بشكل تدريجي طيلة مدة العقد أو في نهاية انتهاء العقد.

هـ. السلم: يقصد بالسلم بأنه اتفاق لشراء سلعة من نوع معين بكمية وجودة محددة، بسعر محدد مسبقاً تسلم في تاريخ مستقبلي محدد. ويدفع المصرف الإسلامي بصفته المشتري كامل سعر الشراء عند إبرام عقد السلم، أو في غضون فترة لاحقة لا تتجاوز يومين أو ثلاثة أيام.

وفي بعض الحالات يقوم المصرف الإسلامي بإبرام عقد سلم مدعوم بعقد سلم آخر بحيث يتم بيع سلعة بنفس مواصفات السلعة المشتراة بموجب عقد سلم إلى طرف غير البائع الأصلي. ويتيح السلم الموازي للمصرف الإسلامي بيع سلعة وتسليمها في المستقبل بسعر محدد مسبقاً، وبذلك يغطي مخاطر الأسعار المتعلقة بعقد السلم الأصلي، ويكون المصرف بذلك في حل من حيازة السلعة وتخزينها.

و. الاستصناع: يقصد بعقد الاستصناع على أنه اتفاق مع عميل على بيع أو شراء أصل ربما لم يتم إنشاؤه بعد، على أن تتم صناعته أو بناؤه وفقاً لمواصفات المشتري النهائي وتسليمه له في تاريخ مستقبلي محدد بسعر بيع محدد سلفاً (Usmani, 2002, 131).

ز. المزارعة: وهي دفع الأرض الى عامل يزرعها لقاء حصة شائعة معلومة من الزرع فهي شركة بين شريكين، صاحب الأرض وعامل مزارع (البياتي، 2009م، 45)

ح. المغارسة: وهو عقد بين صاحب ارض وعامل ليغرس له ارضه بشجر معين من عنده، على ان يكونا شريكين في الأرض والشجر بنسب معلومة كالنصف او الثلث ونحوهما اذا بلغ الشجر قدرا معيناً من النماء (المجمعي، 2021: 16)

ط. صكوك الاستثمار الإسلامية: هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصص شائعة في ملكية اعيان او منافع او خدمات او نشاط استثماري او خليط من الموجودات والمنافع والنقود والديون القائمة فعلا او التي يتم انشاؤها من حصيلة الاكتتاب وتصدر وفق عقد الإصدار وتأخذ احكامه وفقا لما تحدده نشرة الإصدار (دليل الخدمات المصرفية الإسلامية البنك المركزي العراقي 2020: 4).

سادسا، نشأة المصارف الإسلامية في العراق: تعد مرحلة انشاء المصارف الإسلامية في العراق مرحلة متأخرة قياسا لباقي الدول العربية والإسلامية، ويمكن تقسيم نشأتها الى ثلاث مراحل، وهي كالآتي:

المرحلة الأولى: وهي المرحلة التي تمتد ما بين (1991-2003م)؛ حيث أسس المصرف العراقي الإسلامي، ويعد اول مصرف اسلامي عراقي بموجب قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم (٢٠٥) عام ١٩٩٤م وبلغ رأسماله المكتتب به عند التأسيس حوالي ١١٦ مليون ديناراً عراقياً، وبلغت نسبة مساهمة المؤسسين فيه ٩٠% وتم تسديد ٢٥% من قيمة الاسهم وفتح له اول فرع ببغداد في 1994/4/25م، وباشر عمله بالاستثمار في عدة مجالات كالمراوحة والمشاركة، وادارة المحافظ الاستثمارية، وقبول الودائع النقدية وفتح الحساب الجاري والتعامل بالعملات الاجنبية، والاعمال المصرفية التي تتناسب مع احكام الشريعة الإسلامية (غيلان: 2007، 1)، وفي عام 2001م أنشأ مصرف ايلاف الإسلامي.

- المرحلة الثانية: بعد عام 2003

- تبدأ هذه المرحلة بعد عام ٢٠٠٣ م: حيث صدرت العديد من القرارات التي تدعو الى تنمية الاقتصاد العراقي وفسح المجال امام القطاع الخاص، فقد بادرت مجموعة من المستثمرين واصحاب رؤوس الاموال لتأسيس عدد من المصارف الاسلامية برأسمال كبير جدا حيث تأسس مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية عام ٢٠٠٥م برأسمال قدره ٥٠ مليار دولاراً، حيث حصل على اجازة ممارسة المهنة من البنك المركزي العراقي والمرقمة ٨٥٧ في 2005/5/29م ومقره اربيل، وله فروع في بغداد، ولقد تلا هذه الخطوة تأسيس مجموعة من المصارف العراقية الاسلامية على عموم البلاد بلغ عددها ثمانية مصارف إسلامية.

- **المرحلة الثالثة : بعد عام 2015:** تبدأ هذه المرحلة بعد صدور قانون المصارف الإسلامية العراقية رقم (43) لسنة 2015م، والى حين اعداد هذا البحث، ومن الإصلاحات التي طرأت على عمل المصارف الإسلامية بالعراق زيادة رأسمالها الى اكثر من 250 ملياراً للمصرف الواحد، وهو ما يلبي متطلبات البنك المركزي العراقي، وكذلك الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) وتعديلاته، وتشمل هذه التعديلات بعض التحسينات الإفصاح عن السياسات المحاسبية، وعرض بنود الدخل الشامل، وتم تطبيق هذا المعيار اعتباراً من بداية عام 2016م، وكذلك الالتزام بالضوابط الرقابية 306/4/1/9 بتاريخ 2016/9/19 والمواد (1، 2، 4)، والاخذ بمبادئ مكافحة غسيل الأموال التقرير السنوي عام 2018م

مصرف زين العراق الإسلامي، ص 19)، وبلغت عدد المصارف (29) مصرفاً إسلامياً محلياً، و(2) مصرفاً اجنبي حتى اعداد هذا البحث. وفي الجدول الآتي بيان لعدد المصارف الإسلامية العراقية إزاء كل مصرف رأسماله وتاريخ تأسيسه، وموقعه الجغرافي.

جدول (1) المصارف الإسلامية في العراق حسب تاريخ التأسيس والموقع ورأس المال.

ت	اسم المصرف	تاريخ التأسيس	العنوان	رأس المال دينار
1	النهرين الإسلامي (حكومي)	2015	بغداد/باب المعظم	150مليار
2	العراقي الإسلامي للاستثمار	1992	بغداد/المنصور	250مليار
3	ايلاف الاسلامي	2001	بغداد/الكرادة	250مليار
4	كوردستان الاسلامي	2005	أربيل/كولان	400مليار
5	الوطني الاسلامي	2008	بغداد/الكرادة	251مليار
6	دجلة والفرات للاستثمار	2005	بغداد/شارع فائق سلمان	112مليار
7	التعاون الاسلامي	2007	بغداد/الكرادة	250مليار
8	العطاء الإسلامي	2007	بغداد/الكرادة	250مليار
9	جيهان الاسلامي	2008	أربيل/كولان	255مليار
10	المستشار الاسلامي	2018	بغداد/الكرادة	150مليار
11	الناسك الإسلامي	2020	بغداد/شارع السعدون	100مليار
12	العالم الإسلامي	2016	بغداد/شارع النضال	250مليار
13	الجنوب الاسلامي	2016	بغداد/شارع الوثائق	250مليار
14	الوفاق الاسلامي	2016	بغداد/المنصور	250مليار
15	العربية المتحدة الاسلامي	2016	بغداد/المنصور	250مليار
16	نور العراق الاسلامي	2016	بغداد/الكرادة	250مليار
17	زين العراق الاسلامي	2016	بغداد/الكرادة	250مليار
18	الدولي الاسلامي	2016	بغداد/الكرادة	100مليار
19	القباض الاسلامي	2017	بغداد/شارع الشيخ عمر	250مليار
20	الانصاري الاسلامي	2017	بغداد/الكرادة	250مليار
21	الثقة الدولي الاسلامي	2017	بغداد/الكرادة	250مليار
22	الراجح الاسلامي	2017	بغداد/الكرادة	250مليار
23	القرطاس الاسلامي	2016	بغداد/الكرادة	250مليار
24	آسيا العراق الاسلامي	2018	بغداد/اليرموك	150مليار
25	المشرق العربي الاسلامي	2018	بغداد/الكرادة	150مليار
26	الطيب الاسلامي	2018	بغداد/الكرادة	100مليار
27	أور الاسلامي	2018	بغداد/شارع الرشيد	101مليار
28	أمين العراق الاسلامي	2018	بغداد/الكرادة	100مليار
29	العراق الأول الاسلامي	2020	بغداد/الكرادة	100مليار
30	ابوظبي الإسلامي (اجنبي)	2010	بغداد/الكرادة	59مليار
31	البركة التركي (اجنبي)	2011	بغداد/المنصور	60مليار

المصدر: من عمل الباحثين استناداً الى التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي.

المطلب الثاني: مدخلات ومخرجات المصارف الإسلامية في العراق

يحاول هذا المطلب بحث تطور المصارف الإسلامية في العراق (عينة البحث) من خلال دراسة مدخلات ومخرجات هذه المصارف خلال المدة البحث (2018 – 2019) وعلى النحو الآتي:

أولاً، تحليل مدخلات ومخرجات المصارف الإسلامية عينة البحث سنة 2018

جدول (2) مدخلات ومخرجات المصارف الإسلامية عينة البحث العاملة في العراق خلال سنة 2018 (مليون دينار عراقي)

المصرف	المخرجات		المدخلات	
	عوائد الأصول	الترتيب	أصول الودائع	الترتيب
العراقي الإسلامي	7,073,847,000	2	141,221,000,000	3
ايلاف الإسلامي	4,323,065,000	3	64,829,412,000	4
الوطني الإسلامي	2,765,432,000	4	169,998,259,544	2
الدولي الإسلامي	1,299,461,151	6	12,336,437,000	7
التعاون الإسلامي	1,742,218,000	5	35,461,249,000	6
العطاء الإسلامي	8,365,000,000	1	204,276,000,000	1
نور العراق الإسلامي	696,616,000	7	41,788,575,000	5
زين العراق الإسلامي	52,673,000	8	160,000,000	8

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لمصارف العينة لسنة 2018.

جدول (3) الحصة السوقية لمصارف العينة المبحوثة خلال سنة (2018)

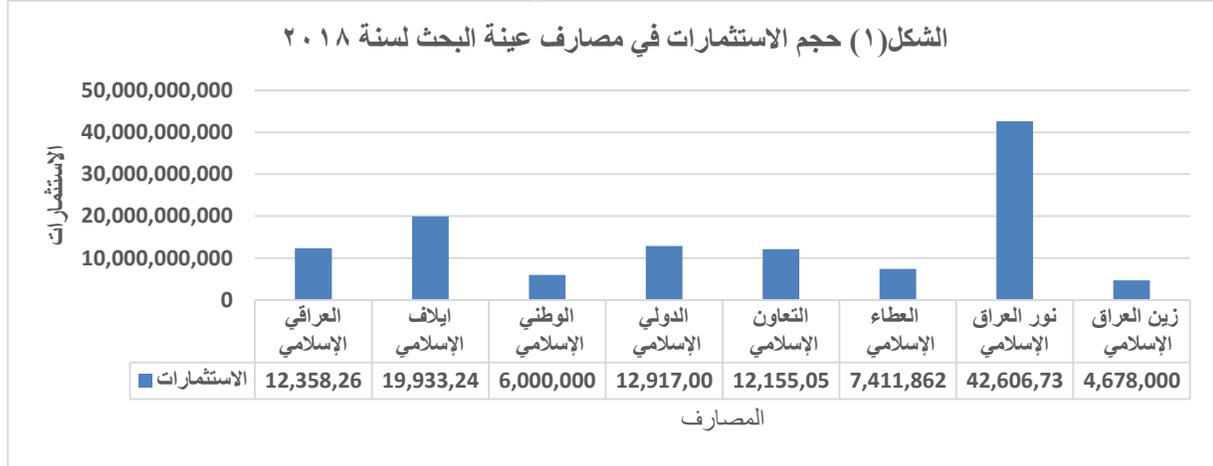
المصرف	الاستثمارات	العوائد	الودائع	العمل	رأس المال
العراقي الإسلام	0.040	0.268	0.210	0.148	0.0002
ايلاف الإسلامي	20.00	0.164	70.09	0.125	90.20
الوطني الإسلامي	30.47	0.105	40.25	20.23	60.33
الدولي الإسلامي	0.131	0.049	0.018	0.029	600.0
التعاون الإسلامي	0.057	0.066	0.052	60.16	0.110
العطاء الإسلامي	30.03	80.31	0.304	0.222	0.0003
نور العراق لإسلام	0.263	0.026	0.062	0.060	40.15
زين العراق الإسلام	0.000	0.002	0.0002	0.016	0.131

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (6).

يوضح الجدول (2) مدخلات ومخرجات المصارف الإسلامية المبحوثة والتي سنتناولها على النحو الآتي:

1- الاستثمارات: نلاحظ من بيانات الجدولين (2,3) اعلاه ان مصرف نور العراق الإسلامي استحوذ على المرتبة الأولى اذ بلغ حجم الاستثمارات فيه 42,606,732,000 ديناراً عراقياً وبحصة سوقية بلغت نسبتها (36.1%) من إجمالي الحصة السوقية للمصارف المبحوثة، واستحوذ مصرف ايلاف الاسلامي على المركز الثاني وحجم استثمارات بلغت 19,933,248,000 ديناراً عراقياً وبحصة سوقية بلغت نسبتها (16.9%) من الحصة السوقية لمصارف عينة البحث.

في حين جاء المصرف الدولي الإسلامي بالمرتبة الثالثة بقيمة استثمارات بلغت 12,917,000,000 ديناراً عراقياً وبحصة سوقية بلغت (10.9%) من الحصة السوقية لعينة البحث. أما مصرف زين العراق الإسلامي جاء بالمرتبة الأخيرة من بين المصارف المبحوثة فقد بلغ حجم الاستثمارات 4,678,000,000 ديناراً عراقياً وبحصة سوقية نسبتها (3.9%) من الحصة السوقية الإجمالية لعينة البحث. انظر الشكلين البيانيين (1) و (2) في أدناه.



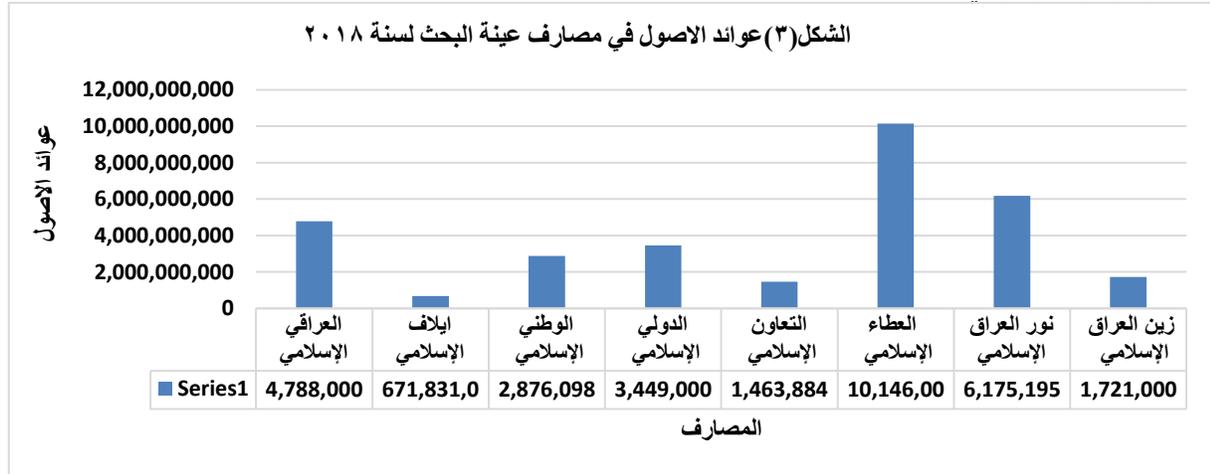
المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (2) وباستعمال برنامج أكسل 2016



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (3) وباستعمال برنامج أكسل 2016.

2- **عوائد الأصول:** تعكس بيانات الجدولين (2 و3) ان مصرف العطاء الاسلامي قد استحوذ على المركز الاول في متغير عوائد الأصول إذ بلغت 10,146,000,000 ديناراً عراقياً وبحصة سوقية بلغت نسبتها (32.4%) من الحصة السوقية الكلية لمصارف العينة. أما مصرف نور العراق الاسلامي فقدت تبوأ على المركز الثاني من حيث حجم عوائد الأصول اذ بلغت 6,175,195,000 ديناراً عراقياً ووصلت حصته (19.7%) من الحصة السوقية الإجمالية لمصارف

العينة. في حين جاء المصرف العراقي الاسلامي في المرتبة الثالثة اذ بلغت قيمة عوائد الاصول 4,788,000,000 ديناراً عراقياً وبحصة سوقية بلغت نسبتها (15.3%) من الحصة السوقية الكلية وقد تبوأ مصرف ايلاف الاسلامي المرتبة الاخيرة من حيث حجم عوائد الاصول اذ بلغت 671,831,000 ديناراً عراقياً وبقيمة سوقية نسبتها (2.1%) من الحصة السوقية لمصارف عينة البحث انظر الشكلين البيانيين (3) و (4) في أدناه..

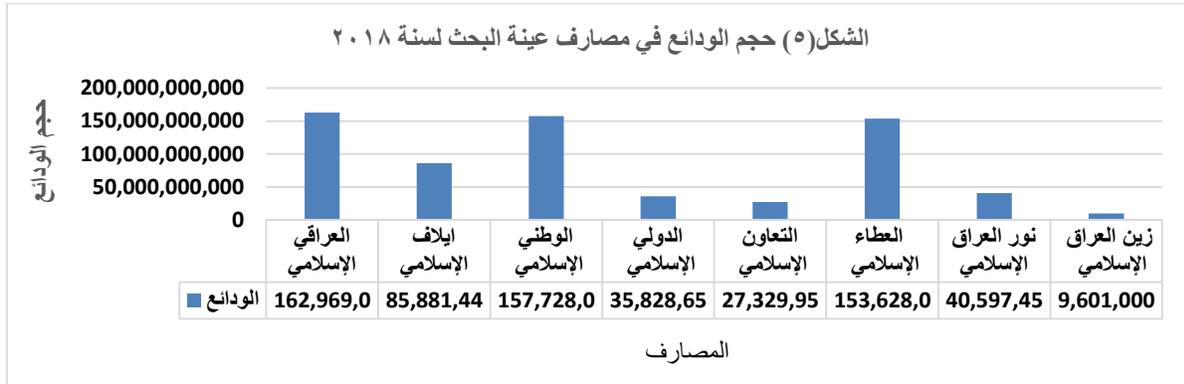


المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (2) وباستعمال برنامج أكسل 2016



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (3) وباستعمال برنامج أكسل 2016

3- الودائع: تشير بيانات الجدولين (2 و3) الى ان المصرف العراقي الاسلامي قد كانت له الاولوية اذ بلغت قيمة الودائع 162,969,000,000 ديناراً عراقياً وبحصة سوقية نسبتها (24.2%) من الحصة السوقية الاجمالية لمصارف العينة. وجاء المصرف الوطني الاسلامي بالمرتبة الثانية وبقيمة ودائع بلغت 157,728,000,000 ديناراً عراقياً وبحصة سوقية نسبتها (23.4%) من الحصة الاجمالية لمصارف العينة، في حين استحوذ مصرف العطاء الاسلامي على المرتبة الثالثة اذ بلغت قيمة الودائع 358,028,656,000 دينار عراقى وبحصة سوقية بلغت نسبتها (22.8%) من الحصة السوقية لمصارف عينة البحث في حين جاء مصرف زين العراق الاسلامي اذا بلغ إجمالي الودائع 9,601,000,000 دينار عراقى وبنسبة حصة سوقية (1.4%) من الحصة السوقية لعينة البحث انظر الشكلين البيانيين (5) و (6) في أدناه.



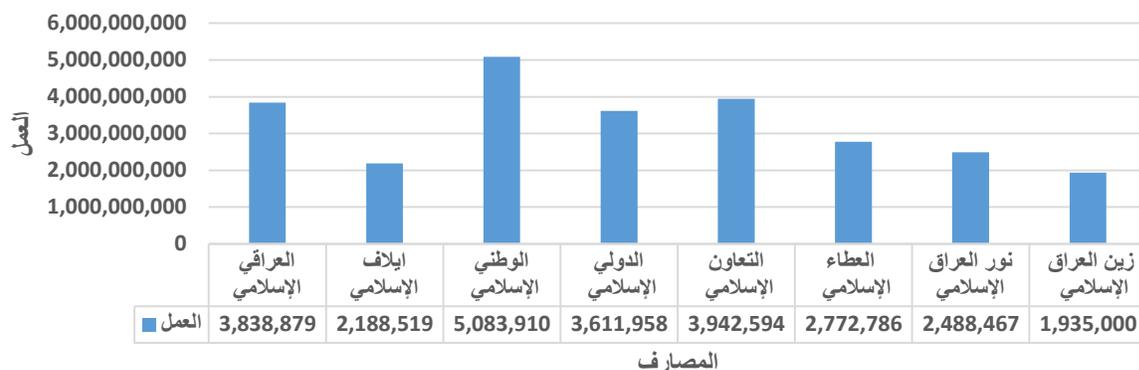
المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (2) وباستعمال برنامج أكسل 2016



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (3) وباستعمال برنامج أكسل 2016

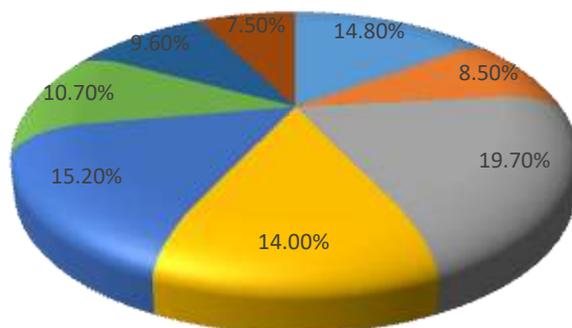
3- العمل: تبين بيانات الجدولين (2 و 3) أن المصرف الوطني الاسلامي استحوذ على المركز الاول اذ بلغت قيمة العمل 5,083,910,000 ديناراً عراقياً وبحصة سوقية نسبتها (19.7%) من الحصة السوقية الاجمالية لمصارف العينة، في حين استحوذ مصرف التعاون الإسلامي على المرتبة الثانية اذ بلغت قيمة العمل 3,942,594,000 ديناراً عراقياً وبحصة سوقية نسبتها (15.2%) من الحصة السوقية الإجمالية لعينة البحث، اما المصرف العراقي الإسلامي فقد جاء ترتيبه الثالث بقيمة عمل 3,838,879,000 دينار عراقي بحصة سوقية نسبتها (14.8%) من الحصة السوقية الإجمالية لعينة مصارف العينة. اما مصرف زين العراق الاسلامي فقد جاء بالمرتبة الاخيرة اذ بلغت قيمة العمل 1,955,000,000 ديناراً عراقياً وبحصة سوقية بلغت نسبتها (7.4%) من الحصة السوقية الاجمالية لعينة البحث. انظر الشكلين البيانيين (7) و (8) في أدناه.

الشكل (٧) عنصر العمل في مصارف عينة البحث لسنة ٢٠١٨



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (2) وباستعمال برنامج أكسل 2016

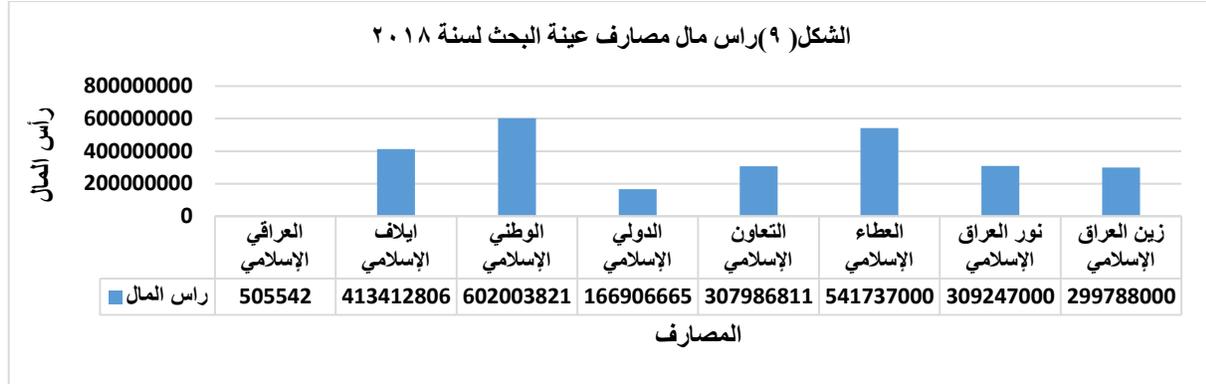
الشكل (٨) الحصة السوقية لعنصر العمل في مصارف عينة البحث لسنة ٢٠١٨



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (3) وباستعمال برنامج أكسل 2016

4- رأس المال: تظهر بيانات الجدولين (2) و(3) أن المصرف الوطني الإسلامي قد استحوذ على المركز الأول إذ بلغ رأس المال 602,003,821 ديناراً عراقياً وبحصة سوقية نسبتها (28.6%) من الحصة السوقية الاجمالية لمصارف العينة، في حين استحوذ مصرف العطاء الإسلامي على المرتبة الثانية إذ بلغ رأس المال 541,737,000 ديناراً عراقياً وبحصة سوقية بلغت نسبتها (19.7%) من الحصة السوقية الاجمالية من مصارف العينة.

أما مصرف ايلاف الإسلامي فقد احتل المركز الثالث إذ بلغت قيمة رأس المال 413,412,806 ديناراً عراقياً وبحصة سوقية نسبتها (13.7%) من الحصة السوقية الكلية لمصارف عينة البحث، في حين جاء المصرف العراقي الإسلامي بالمرتبة الاخيرة بين مصارف عينة البحث إذ بلغت قيمة رأس المال 505,542 ديناراً عراقياً وبحصة سوقية بلغت (0.02%) من الحصة السوقية الاجمالية لمصارف العينة. انظر الشكلين البيانيين (9) و (10) في أدناه.



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (2) وباستعمال برنامج أكسل 2016



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (3) وباستعمال برنامج أكسل 2016

وبناء على ما تقدم، لم يظهر اي من المصارف المبحوثة اي مركز متقدم قياسا للمصارف الاخرى من حيث استجماع أكبر قدر من المخرجات والمدخلات باستثناء مصرف نور العراقي الاسلامي اذ كان له الاولوية في الاستثمارات وعوائد الاصول بالمرتبة الثانية والمصرف الوطني الاسلامي اذ كانت له الاولوية في مخرجات العمل ورأس المال والودائع بالمرتبة الثالثة. وهذا يعني عدم كفاءة الإدارة وادائها وعدم قدرتها على جذب الزبائن مما ينعكس ذلك سلبا على انتاجيتها.

ثانياً - تحليل مدخلات ومخرجات المصارف الإسلامية عينة البحث سنة 2019

جدول (4) مدخلات ومخرجات المصارف الإسلامية عينة البحث العامة في العراق خلال سنة 2019 (مليون دينار عراقي)

المصرف	المخرجات				المدخلات					
	عوائد الأصول	الترتيب	الاستثمارات	الترتيب	إجمالي الودائع	الترتيب	العمل (الأجور والرواتب)	الترتيب	رأس المال	الترتيب
العراقي الإسلامي	11,336,000,000	1	10,234,597,000	7	201,969,000,000	1	4,481,816,000	1	782159000	1
ايلاف الإسلامي	1,864,000,000	7	19,805,000,000	6	49,582,000,000	5	1,822,000,000	8	348159000	4
الوطني الإسلامي	2,987,567,000	4	106,000,000,000	1	94,826,000,000	3	3,561,574,000	3	521146145	3
الدولي الإسلامي	1,800,000,000	8	49,000,000,000	2	68,204,331,000	4	3,371,145,000	4	185801174	8
التعاون الإسلامي	6,525,000,000	2	31,155,000,000	4	19,749,213,000	6	3,880,169,000	2	304208853	5
العطاء الإسلامي	5,101,000,000	3	30,848,020,000	5	144,550,000,000	2	2,197,000,000	6	555743000	2
نور العراق الإسلامي	2,762,676,000	5	45,456,890,000	3	18,494,644,000	7	2,850,911,000	5	278822000	7
زين العراق الإسلامي	1,985,987,000	6	5,678,000,000	8	9,978,543,000	8	2,087,432,000	7	299788000	6

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لمصارف العينة لسنة 2019.

جدول (5) الحصة السوقية لمصارف العينة المبحوثة خلال سنة (2019)

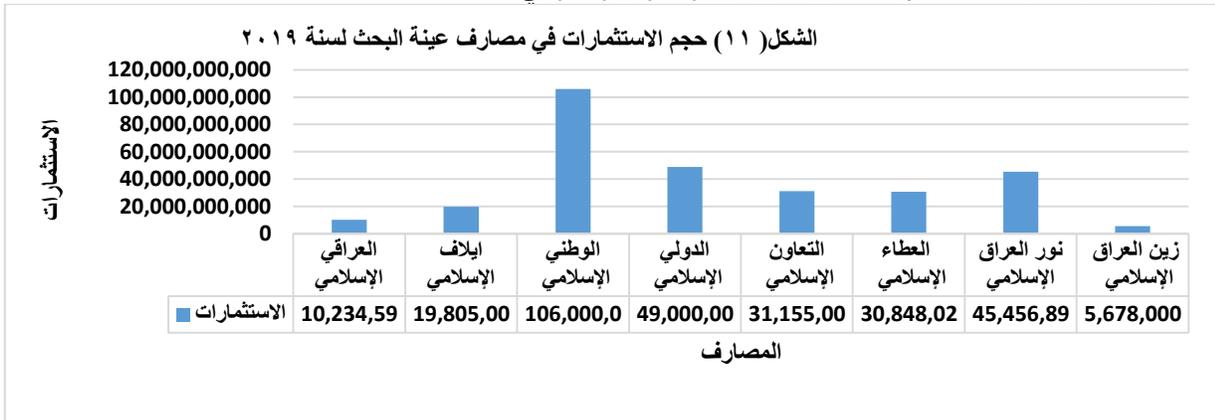
المصرف	الاستثمارات	العوائد	الودائع	العمل	رأس المال
العراقي الإسلامي	0.034	300.3	30.33	50.18	90.23
ايلاف الإسلامي	0.066	0.054	20.08	0.075	0.106
الوطني الإسلامي	0.355	70.08	0.156	70.14	0.159
الدولي الإسلامي	0.164	0.052	0.112	0.139	70.05
التعاون الإسلامي	0.104	900.1	30.03	600.1	30.09
العطاء الإسلامي	0.103	0.148	80.23	10.09	700.1
نور العراق الإسلامي	0.152	0.080	0.030	80.11	0.085
زين العراق الإسلامي	0.019	80.05	0.016	0.086	20.09

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (4).

يشير الجدول (4) الى مدخلات ومخرجات المصارف الإسلامية عينة البحث والتي سيتم تحليلها على النحو الآتي:

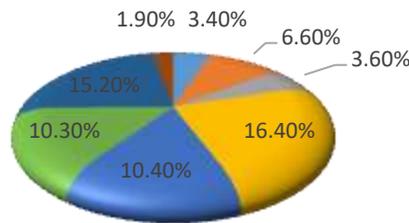
1- الاستثمارات: نلاحظ من الجدولين (4 و5) ان المصرف الوطني الاسلامي استحوذ على المركز الأول من حيث حجم الاستثمارات إذ بلغت 106,000,000,000 دينار عراقي مقارنة بالمصارف الأخرى، وقد بلغت الحصة السوقية لهذا المصرف (35.5%) من إجمالي الحصة السوقية لمصارف عينة

البحث. في حين استحوذ المصرف الدولي الإسلامي على المركز الثاني اذ بلغ حجم الاستثمارات ما مقداره 49,000,000,000 ديناراً عراقياً مقارنة بمصارف عينة البحث، وقد بلغت الحصة السوقية لهذا المصرف (16%) من اجمالي الحصة السوقية الاجمالية لمصارف العينة. أما مصرف نور العراق الإسلامي فقد استحوذ على المرتبة الثالثة من بين مصارف العينة وبلغت الاستثمارات فيه 45,456,890,000 ديناراً عراقياً وبحصة سوقية بلغت (15.2%) من الحصة السوقية الكلية لمصارف عينة البحث وجاءت المصارف الاخرى بمراتب لاحقة لهذا المصرف. وكان مصرف زين العراق الاسلامي قد استحوذ على المرتبة الثامنة (الاخيرة) بحجم استثمارات بلغت 5,678,000,000 ديناراً عراقياً وبحصة سوقية بلغت نسبتها (1.9%) من الحصة السوقية الإجمالية لمصارف عينة البحث انظر الشكلين البيانيين (11) و (12) في أدناه.



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (8) وباستعمال برنامج أكسل 2016

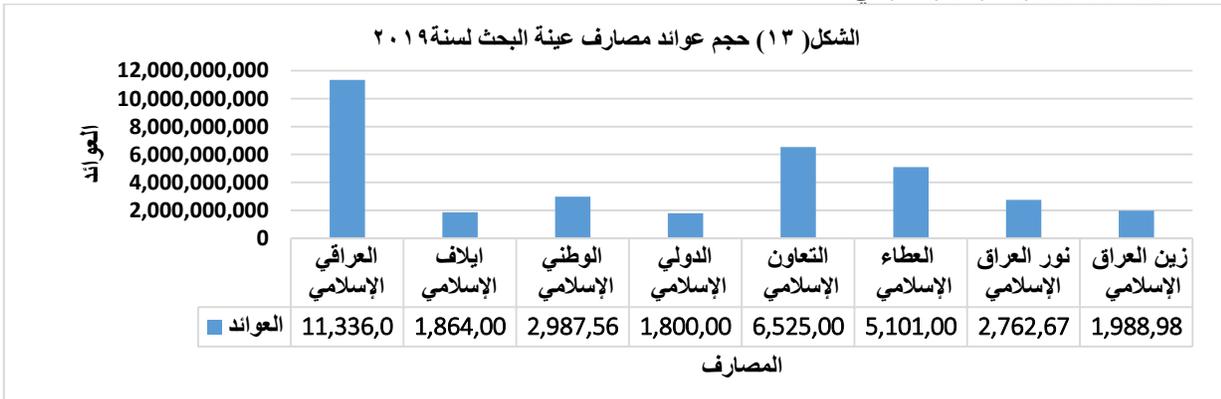
الشكل (١٢) الحصة السوقية لحجم الاستثمارات في مصارف عينة البحث لسنة ٢٠١٩



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (9) وباستعمال برنامج أكسل 2016

2- عوائد الوصول: بعكس الجدولين (4 و 5) أن المصرف العراقي الاسلامي استحوذ على المرتبة الأولى من بين مصارف العينة اذ بلغت عوائد الاصول ما مقداره 11,356,000,000 ديناراً عراقياً وبحصة سوقية بلغت نسبتها (33%) من الحصة السوقية الكلية لمصارف العينة في حين احتل مصرف التعاون الاسلامي على المرتبة الثانية اذ بلغت عوائد الاصول ما مقداره 6,525,000,000 دينار عراقي وبحصة سوقية نسبتها (10.4%) من الحصة السوقية الكلية لمصارف عينة البحث .

اما مصرف العطاء الاسلامي فقد احتل المركز الثالث اذ بلغت قيمة عوائد الاصول ما مقداره 5,101,000,000 ديناراً عراقياً وبحصة سوقية بلغت (10.3%) من الحصة السوقية لمصارف العينة. وجاءت المصارف الاخرى بمراتب متباينة، وقد احتل المصرف الدولي الاسلامي المرتبة الاخيرة مقارنة بمصارف عينة البحث، اذ بلغت عوائد الاصول ما مقداره 1,800,000,000 ديناراً عراقياً وبحصة سوقية بلغت نسبتها (5.2%) من الحصة السوقية لمصارف عينة البحث. انظر الشكلين البيانيين (13) و (14) في أدناه.



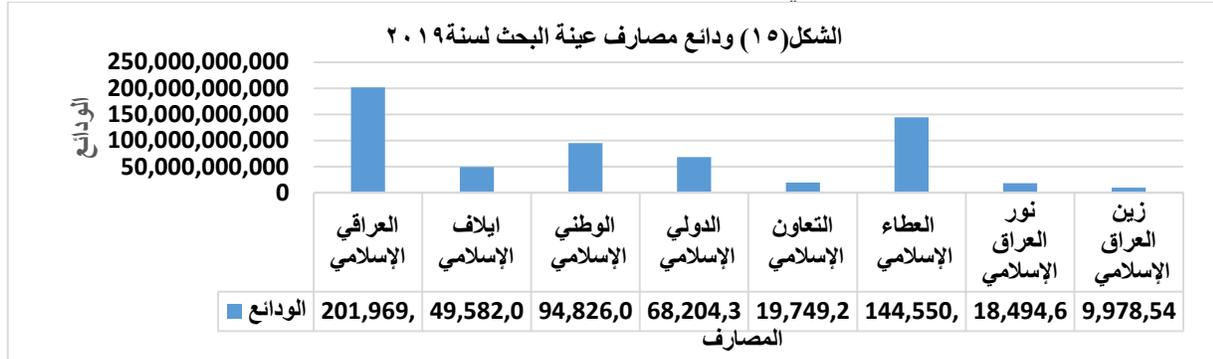
المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (4) وباستعمال برنامج أكسل 2016



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (5) وباستعمال برنامج أكسل 2016

3- **اجمالي الودائع:** يشير الجدولين (4 و 5) الى ان المصرف العراقي الاسلامي تبوأ المركز الاول من حيث الودائع اذ بلغت 201,969,000,000 ديناراً عراقياً وبحصة سوقية بلغت نسبتها (33.3%) من الحصة السوقية الكلية لمصارف عينة البحث، في حين احتل مصرف العطاء الاسلامي على المرتبة الثالثة اذ بلغ اجمالي الودائع 144,550,000,000 ديناراً عراقياً وبحصة سوقية بلغت نسبتها (23.8%) من الحصة السوقية للمصارف للبحث. وجاء مصرف العراقي الإسلامي في المرتبة الثالثة بحجم ودائع بلغت 94,826,000,000 ديناراً عراقياً وبحصة سوقية بلغت نسبتها (15.6%) وتباينت المصارف المتبقية في مراكزها من حيث الودائع وجاء مصرف زين العراق الإسلامي بأدنى مرتبة إذ بلغت الودائع ما مقداره

9,978,548,000 ديناراً عراقياً وبحصة سوقية (1.6%) من الحصة السوقية الكلية لمصارف العينة. انظر الشكلين البيانيين (15) و (16) في أدناه.

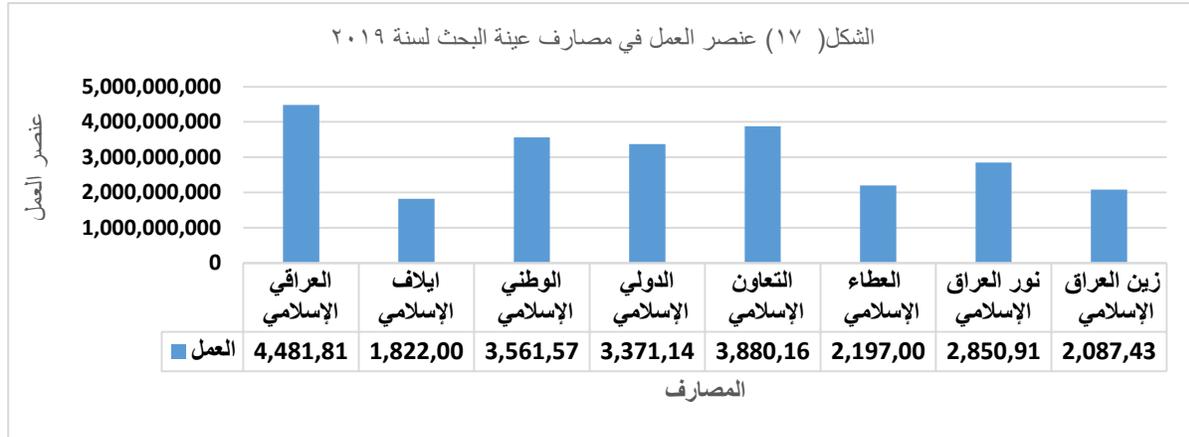


المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (4) وباستعمال برنامج أكسل 2016



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (5) وباستعمال برنامج أكسل 2016

4- العمل: نلاحظ من الجدولين (4 و5) أن المصرف العراقي استحوز على المركز الأول من بين مصارف العينة في عنصر العمل (الأجور والرواتب) إذ بلغت قيمة العمل 4,481,816,000 ديناراً عراقياً وبحصة سوقية بلغت نسبتها (18%) من الحصة السوقية الكلية لمصارف العينة المبحوثة، واستحوذ مصرف التعاون الاسلامي على المرتبة الثانية بقيمة عمل بلغت 3,880,169,000 ديناراً عراقياً وبحصة سوقية بلغت نسبتها (16%) من الحصة السوقية الكلية لعينة البحث، في حين تبوأ المصرف الوطني الاسلامي على المرتبة الثالثة وبقيمة للعمل بلغت 3,561,574,000 ديناراً عراقياً وبحصة سوقية بلغت (14.7%) من الحصة السوقية الكلية لمصارف عينة البحث ، وجاءت المصارف الاخرى بقيم وحصص سوقية متباينة، واحتل مصرف ايلاف الاسلامي المركز الأخير من بين مصارف العينة اذ بلغت قيمة العمل ما مقداره 1,822,000,000 ديناراً عراقياً وبحصة سوقية (7.5%) من الحصة السوقية الكلية لمصارف عينة البحث انظر الشكلين البيانيين (17) و (18) في أدناه.

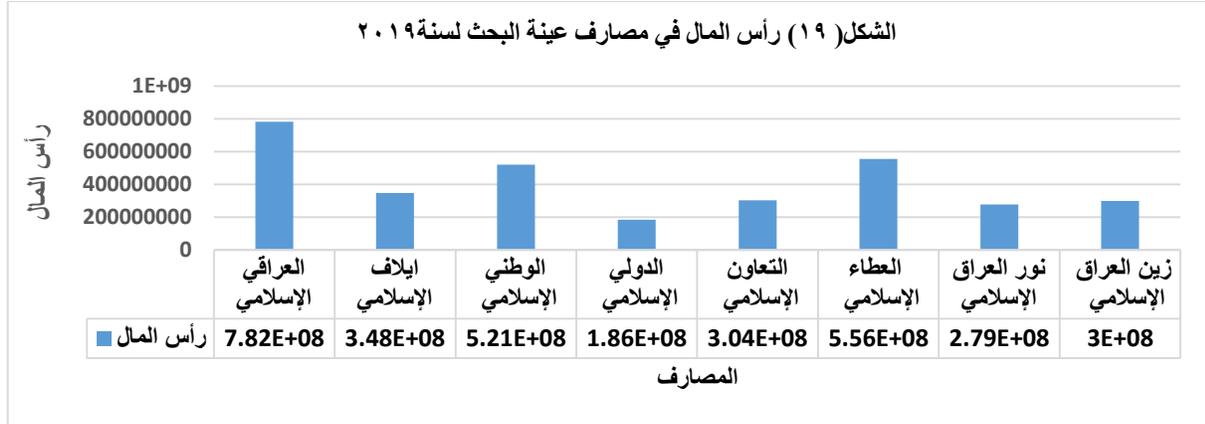


المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (4) وباستعمال برنامج أكسل 2016



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (5) وباستعمال برنامج أكسل 2016

5- رأس المال: يشير الجدولين (4 و5) إلى أن المصرف العراقي الاسلامي تبوأ الموقع الأول من بين مصارف عينة البحث اذ بلغت قيمة رأس المال 782,159,000 وبحصة سوقية بلغت نسبتها (23.9%) من الحصة السوقية الكلية لمصارف البحث، في حين تبوأ مصرف العطاء الاسلامي المرتبة الثانية اذ بلغت قيمة رأس المال 555,743,000 ديناراً عراقياً وبحصة سوقية بلغت (17%) من الحصة السوقية الكلية لمصارف عينة البحث اما المصرف الوطني الاسلامي فقد جاء بالمرتبة الثالثة اذ بلغت قيمة رأس المال ما مقداره 521,146,145 ديناراً عراقياً وبحصة سوقية بلغت نسبتها (15,9%) من الحصة السوقية الكلية لمصارف عينة البحث وجاءت المصارف الاخرى بمراتب متباينة واستحوذ المصرف الدولي الاسلامي على المرتبة الاخيرة من بين مصارف العينة اذ بلغت قيمة رأس المال فيه 18,580,174 ديناراً عراقياً وبحصة سوقية بلغت نسبتها (5.7%) من الحصة السوقية الكلية لمصارف عينة البحث. انظر الشكلين البيانيين (19) و (20) في أدناه.



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (4) وباستعمال برنامج أكسل 2016



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (5) وباستعمال برنامج أكسل 2016

وفي ضوء ما سبق، يتبين بان المصرف العراقي الاسلامي كانت له الأولوية في كل من عوائد الاصول، واجمالي الودائع، والعمل ورأس المال، وتباينت المصارف الاخرى في معطيات وتراتب المخرجات والمدخلات. وهذا يؤكد بان المصرف العراقي الإسلامي من المصارف الإسلامية المتميزة في أدائها وقدرتها على التعامل مع الزبائن وجذبهم. وبالتالي فان هذا المصرف يتميز بأولويته في المؤشرات المدروسة (المخرجات والمدخلات) وهذا ينعكس ايجابا على زيادة انتاجيته مقارنة بالمصارف الأخرى المدروسة في عينة البحث.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1. إن المصارف الاسلامية تهدف الى الحد من تكاليف التشغيل، لهذا لابد من تطوير واستعمال التكنولوجيا المالية. وان على المصارف الاسلامية أن تستمر في تلقي الاشراف والموافقة من قبل هيئة الرقابة الاسلامية للحفاظ على بقاءها وديمومتها وتشغيلها استنادا الى مبادئ الشريعة الاسلامية.
2. طالما إن المصارف الإسلامية يكون فيها الاستثمار قائم على حقوق الملكية فان ذلك يعزز من كفاءتها وعدم تعرضها للمخاطر اثناء الازمات وبهذا تكون المصارف الإسلامية أكثر جذبا للأفراد والمؤسسات المستثمرة.
3. ان مدخلات مصارف عينة البحث (الودائع، العمل، ورأس المال) تعد متغيرات خارجية ليست لديها القدرة في التحكم بها لذا فهي عرضة للتقلبات في ظل عدم قدرة الإدارة في الأداء.
4. برغم ان المصرف العراقي الإسلامي له الريادة التاريخية من بين مصارف عينة البحث الا انه تعرض الى تقلبات في مخرجاته ومدخلاته سنة 2018 الا ان هذه الصورة تغيرت سنة 2019 اذ كانت له الأولوية في (عوائد الأصول، والودائع، والعمل، ورأس المال) وهذا يؤكد على جودة أداء هذا المصرف وقدرته في التعامل مع الزبائن وجذبهم مما ينعكس ذلك ايجابيا على زيادة انتاجيته مقارنة بالمصارف الأخرى عينة البحث.

التوصيات

1. طالما إن هدف المصارف الاسلامية هو الحد من تكاليف التشغيل، لهذا لابد من تطوير واستعمال التكنولوجيا المالية.
2. ضرورة توجه المصارف الاسلامية بأجراء اصلاحات الرقمنة في معاملاتها الحرفية استجابة للتحول الحاصل في الصناعة المصرفية.
3. ينبغي على المصارف الاسلامية تنفيذ مجموعة من الاجراءات مثل السياسة وتدريب القوى العاملة من أجل رفع مستوى الأداء فيها.
4. ضرورة اعتماد سياسة فاعلة في جذب الزبائن وتعظيم أرباح المساهمين من اجل بناء القدرة على الصمود والحفاظ على الاستقرار في النظام المالي في العراق.

المراجع

- (1) القران الكريم.
- (2) الأحاديث النبوية الشريفة.

المصادر

- (1)البواب، شيماء وليد. (2007). مخاطر العمل المصرفي، دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
- (2)البياتي، عنان كريم فرهاد. (2009). علاقة المصارف الإسلامية بالبنوك المركزية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة تكريت.

(3) الدليمي، محمد خلف محمد. (2013). تمويل واستثمار المصرف الإسلامي والأزمة المالية تحليل بعض المؤشرات، بحث مقدم الى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية لنيل شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف، جامعة بغداد.

(4) شلهوب، علي محمد (2007). شؤون النقود وأعمال البنوك، ط1، شعاع للنشر والعلوم، سورية.

(5) العجلوني، محمد محمود (2012) البنوك الإسلامية (احكامها، مبادئها، تطبيقاتها المصرفية ط3، دار المسيرة للتوزيع والنشر، الأردن.

(6) عريقات، حربي محمد وعقل، سعيد جمعة، (2012). إدارة المصارف الإسلامية (مدخل حديث)، ط2. دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.

(7) عيد، عادل عبد الفضيل، (2011). الائتمان والمديونات في البنوك الإسلامية، ط2. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

(8) غيلان، بدر، ملامح العمل المصرفي الاسلامي في العراق، ج ٢، مقالة منشورة في جريدة الصباح العراقية، شبكة الاعلام العراقية، ٢٠٠٧، منشورة على الموقع <http://www.alsabaah.com>

(9) قدوري، فائق مشعل، وأبو احمد رضا صاحب. (2005). إدارة المصارف، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل.

(10) النجار، احمد، البنوك الإسلامية وأثرها في تطوير الاقتصاد الوطني، مجلة المسلم المعاصر، بيروت مؤسسة المسلم المعاصر، العدد 24، سنة 1980.

(11) الياسري، إبراهيم جاسم. (2011) عقد المضاربة في الإسلام، دار المناهج للتوزيع، عمان الأردن.

التقارير

(1) تقرير التمويل الإسلامي، قطر (شركة بيت المشورة للاستشارات المالية)، أكتوبر، 2020.

(2) التقرير السنوي لمجلس الخدمات الإسلامية، 2016.

(3) التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي لسنوات متفرقة.

(4) التقارير السنوية لمصارف عينة البحث (2018- 2019).

Books:

1. Coelli, T., Antonio E., Sergio P. and Lonrdes T, (2003). A primer efficiency measurement for Utilities and Transport Regulators, The International Bank for Reconstruction and development, Washington, USA.

2. Coelli, T., Rao, D. and Battese. (2005), An Introduction to Efficiency and Productivity Analysis, Springer Sciences Business Media, Inc. New York.

3. Cooper William and Seiford Lawrenc and Tone Kaoru. (2002), Data Envelopment Analysis: A Comprehensive Text with Models, Applications, References and DEA-Solver Software, Kluwer Academic Publishers, New York.

4. Daraio, C. and Simar L.(2007), Advanced Robust and Nonparametric Methods in Efficiency Analysis Methodology and Applications, Springer, New York.

5. Ehrhardt Michael C. & Brigham Eugene F.(2011), Financial Management: Theory and Practice, 13th edition, South-Western, Cengage Learning, USA.

6. Heffernan Shelagh. (2005) Modern Banking, Professor of Banking and Finance, Cass Business School, City University, London.
7. H. L. Ahuja, (2005) Advanced Economic Theory: Microeconomic Analysis, S. Chand & Company LTD, New Delhi.
8. Lovell C.(1993), Production Frontiers and Productive Efficiency, The Measurement of Productive Efficiency: Techniques and Applications, Oxford: Oxford University Press.
9. Mantri Jibendu Kumar.(2008), Research Methodology on Data Envelopment Analysis (DEA), University-Publishers Boca Raton, Florida, USA.
10. Mikulas L.(2010), Mathematical Optimization and Economic Analysis, Springer, New York.